مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة في المحافظات السورية (منهجية قياسها وسياسات تحقيقها)

الدكتورة رولا ميّا [*]
رهام فاخوري [**]

(تاريخ الإيداع 25 / 8 / 2014. قُبِل للنشر في 2/ 10 / 2014)

□ ملخّص □

أصبحت التنافسية اليوم واحدة من أهمّ استراتيجيات التنمية المكانية؛ باعتبارها أداة من أدوات التنمية الإقليمية ذات تأثير مكاني مباشر وسريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، وتبذل الدول ما بوسعها على مستوى عالمي أو حتى على مستوى إقليمي داخلي بأن ترتقي بسوية تنافسيتها وتحسّن مستوى شعوبها، ولكن تلك الأداة غير كافية؛ إذ يجب أن تترافق مع أدوات وآليات أخرى ومن ضمنها مجموعة من السياسات التي تدعم التنافسية بين الأقاليم من خلال استثمار مواردها وإمكانياتها الموجودة بشكلٍ حضاريٍ مستدامٍ.

وفي ضوء ما سبق؛ يدرس البحث موضوع التنافسية من وجهة نظر عمرانية تخطيطية، ويحلِّل عواملها المختلفة وارتباطها بموضوع التنمية المستدامة، كما يدرس البحث ويحلِّل مؤشرات التنافسية الحضرية التي تتَّبعها الدول العالمية التي تحوي المدن والأقاليم الأكثر تنافسية، ويتوصّل إلى مجموعة مؤشرات خاصة يمكن أن تُطبَّق في المدن والأقاليم العربية ومن ضمنها أقاليم الجمهورية العربية السورية بما تشمله من محافظات بشكلٍ يجعلها تندمج مع التطور العالمي، وفي النهاية يضع البحث مجموعة من السياسات القادرة على تحسين تنافسية الأقاليم والمحافظات السورية وتحقيق تنمية محلية ووطنية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الحضرية، التنمية، التنافسية المستدامة، مؤشرات التنافسية الحضرية.

[*]**أستاذ مساعد – قسم تخطيط المدن والبيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق–دمشق–سورية.**
[**]**معيد – قسم تخطيط المدن والبيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق–دمشق–سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

Sustainable Urban Regional Competitiveness in Syrian Provinces (Measurement methodology and policies to achieve)

Roula Ahmad Maya[*]
Riham Fakhouri[**]

(Received 25 / 8 / 2014. Accepted 2 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

Competitiveness nowadays becomes one of the most important strategies for spatial development, and it is considered as a tool of quick and direct regional development impact on the economic, social and environmental development.

According to that, states do what they can on a global level or even on a regional level in order to elevate the development level for its cities and improve the Standards of living for their people too. But this tool is not sufficient by itself; it should be accompanied by other instruments such as setting and applying a group of policies that can support the resources and potentials of the regions in a sustainable civilized Way.

This research examines the subject of competitiveness from the perspective of urban planning and analyzes the different factors of Competitiveness and its relates to the sustainable development. The research also examines and analyzes the urban competitiveness indicators pursued by the global countries, in order to reach a group of specific indicators that can be applied in Syrian Provinces. Finally; the research puts a set of policies capable of improving the competitiveness of Syrian regions and provinces to improve the competitiveness level of the provinces and achieve a well local and national sustainable development.

Keywords: Competitiveness, Development, Sustainable Competitiveness, Sustainable Urban Indicators.

[*]**Associate Professor Department of City Planning and Environment, Faculty of Architecture, Damascus University.**
[**]**Department of City Planning and Environment, Faculty of Architecture, Damascus University.**

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بالتنافسية الحضرية من قبل المخططين والسياسيين والمستثمرين وحتّى المنظَّمات الثقافية، وبسبب العولمة والتقدم التكنولوجي والمعلومات والتغيرات الهيكلية والانفتاح؛ أصبحت مدن العالم متشابهة إلى حدٍ كبيرٍ؛ ليكون نتيجة هذا التشابه تزايد المنافسة بين الأقاليم والمدن في النظام الحضري وفقاً لأدائها في مختلف القطاعات والأنشطة والصناعات التحويلية، والخدمات، والتكنولوجيا العالية، والسياحة؛ فضلاً عن تنافسها حول موقعها كمناطق للنفوذ الإقليمي والوطني والعالمي؛ إلى جانب تنافسها على العمالة والاستثمارات والتكنولوجيا والمشاريع، وتستمرُّ الأقاليم بالبحث عن منافذ وآفاق يمكن من خلالها أن تزيد تنافسيتها أو (قدرتها) التنافسية وأن تحسِّن وضعها التنافسي العالمي.

وفي الوقت الراهن؛ يشغل موضوع التنافسية اهتمام الخبراء وبالأخص الاقتصاديين، ومنذ بدايات القرن الواحد والعشرين أصبح المخططون يأخذون الموضوع بجدية لما له من أثرٍ كبيرٍ على تحسين سوية المعيشة للمواطنين والارتقاء جمالياً وعمرانياً بصورة المدينة والإقليم؛ كون التنافسية أولاً وأخيراً تهدف إلى إعطاء المدينة أو الإقليم طابعاً متميزاً متفرداً عن غيره من المدن والأقاليم الأخرى، وتُعدُّ التنافسية كنظرية ومفهوم وعمليّة واحدة من أكثر الفروع تعقيداً بسبب تداخل أنواعها وتعدُّد عواملها؛ إضافة إلى تركيز الباحثين على الجانب الاقتصادي بشكلٍ كبيرٍ، ولذلك يدرس البحث ويحلِّل الإشكاليات المختلفة المتمثلة في:

- حداثة موضوع التنافسية الإقليمية الحضرية والتي تستند على الجانب العمراني التخطيطي بين الأقاليم على مستوى الدولة الواحدة؛ حيث تدرس بعض الدول التنافسية الحضرية وتوليها اهتماماً خاصاً في الوقت الذي تعتمد فيه أغلب دول العالم على تشجيع التنافسية العالمية والتي تركِّز على النواحي الاقتصادية بالدرجة الأولى.
- يرتبط مفهوم التنافسية الإقليمية بقدرة الإقليم على جذب كافة المقومات والموارد البشرية والمالية، وتفتقر العديد من الأقاليم العربية ومن ضمنها الأقاليم السورية إلى أساليب الترويج والإعلان ونقص التمويل، بالمقابل؛ تمتلك العديد من عوامل الجذب المرغوبة عالمياً والتي تفتقر إليها الدول الأخرى؛ ممّا يتطلب سياسات عمل من أجل تحسين تنافسية الأقاليم والارتقاء بسوية التنمية فيها.

أهمية البحث وأهدافه:

تُعدُّ التنافسية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة والتي تتّبعها بعض الدول ضمن سياساتها التنموية من أجل تحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة بين أقاليمها المختلفة؛ إلاّ أنَّ أساليب وطرق العمل بها ما تزال غير واضحة المعالم بشكلٍ كافٍ، ولذلك اهتمَّ البحث بدراسة الجانب النظري وما يشمله من تعاريف وعوامل ومؤشرات، باعتبارها أداة لقياس مدى تنافسية الأقاليم والمدن في الدولة الواحدة وبالتالي درجة التقدم أو التراجع في مستويات التنمية المختلفة، كما يهتمّ البحث بدراسة موضوع التنافسية الإقليمية من وجهة نظر عمرانية تخطيطية مستدامة بشكلٍ يربط العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالعوامل المكانية بهدف دراسة المؤشرات وأحدث البيانات التي تستخدمها الدول العالمية من أجل تحسين تنافسية أقاليمها، ويعالج البحث الموضوع بما يحققّ الأهداف التالية:

-تحليل المفاهيم المتعلقة بكلٍ من التنافسية الحضرية والاستدامة، وإظهار أهمية إدماجها في سياسات التنمية المكانية "Spatial Development" للمدن والأقاليم، وضرورة ربطها بخطط التنمية العمرانية والتخطيطية.

-التوصل إلى مجموعة مؤشرات أساسية للتنافسية الحضرية يمكن أن تطبِّقها الدول العربية ومن بينها سورية، ووضع مجموعة سياسات وآليات عمل لتحسين تنافسية المدن والأقاليم السورية، وخصوصاً تلك التي تعاني من أوضاع تنموية متدهورة من أجل استثمار الموارد الموجودة بالشكل الأمثل وفق أسس بيئية مستدامة.

-تفعيل الأخذ بمبدأ التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة على الأقاليم والمدن العربية وتطبيق مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية على المحافظات السورية من أجل تحسين تنافسية أقاليمها ومواكبة التطور التنموي العالمي.

طرائق البحث ومواده:

تتعدّد الطرق المتّبعة ضمن البحث من أجل الإلمام بالتنافسية الإقليمية الحضرية وأساليب تطبيقها وقياسها على المستوى الإقليمي أو الوطني، وانتهج البحث في سبيل التوصل إلى أهدافه المنهجيات التالية:

-الدراسة النظرية للمفهوم من خلال استقراءٍ نظريٍ لأهمّ المعلومات المتعلقة بالتنافسية الإقليمية، وكل ما يتعلق بها من تعاريف وأسس ومعايير وتوجّهات.

-منهج تحليلي مقارن بين مجموعة من أنظمة المؤشرات المتّبَعة ضمن مجموعة من الدول العالمية في سبيل التوصل إلى مجموعة من مؤشرات التنافسية الحضرية الإقليمية الأكثر تكراراً وشيوعاً بغية تطبيقها على المحافظات السورية.

-منهج تطبيقي عملي من خلال تطبيق المؤشرات التي تمَّ التوصل إليها على المحافظات السورية بهدف الوصول إلى ترتيب يوضّح مستوى التنافسية الحضرية لهذه المحافظات.

النتائج و المناقشة:

4-1- تحليل مفهوم التنافسية ضمن مستوياتها المختلفة

يُعدُّ مفهوم التنافسية من أكثر المفاهيم تداولاً خلال العقود الثلاثة السابقة، وهي تعني بشكلٍ عامٍ الميل والرغبة في التنافس، ومهارة الفوز بموقع ما، والبقاء بشكلٍ دائمٍ في هذا الموقع الذي يتحدَّد من خلال الإصرار والتنفيذ والنجاح المستمر والمستدام[12].

ويتداخل مفهوم التنافسية مع مفاهيم أخرى؛ من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول؛ إضافة إلى عامل مهمّ ألا وهو ديناميكية التغيّر المستمر لمفهوم التنافسية نفسه، ففي بداية السبعينات ارتبط المفهوم بالتجارة الخارجية، ثمَّ ارتبط خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية، أمّا في التسعينات فارتبط بالسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا معاً، وحالياً تعني التنافسية مدى قدرة الدول على تحسين مستويات معيشة مواطنيها. وتنقسم التنافسية إلى عدة مستويات موضَّحة بالشكل (1)، هذه المستويات هي:

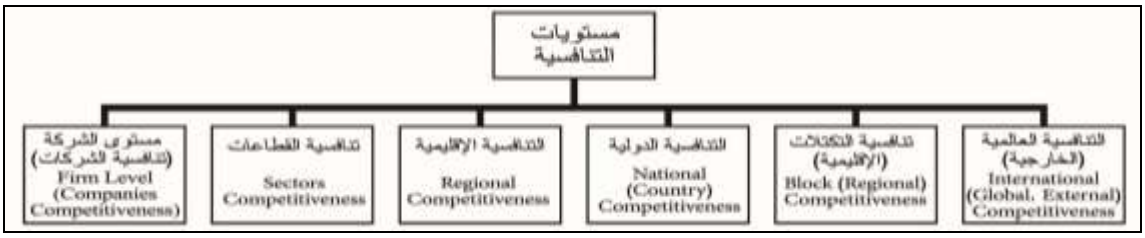

الشكل (1) مستويات التنافسية وأنواعها.

المصدر: المرجع [7] بتصرف الباحثة.

ووفقاً للمستويات السابقة تتعدّد المفاهيم بشكلٍ كبيرٍ في كل مستوى من المستويات كما تختلف التوجهات؛ فتنافسية الشركات أو القطاعات تتميز بطابعٍ اقتصاديٍ صرف يهتمّ بوضع الشركات والإنتاجية والأداء الاقتصادي للمدينة في قطاعاتها المختلفة، كما ترتبط التنافسية الإقليمية بالمدن والأقاليم في الدولة الواحدة بعلاقات وصِلات وظيفية ومعلوماتية ومادية، وهي بذلك تختلف عن مفهوم تنافسية التكتلات الإقليمية؛ على سبيل المثال (تَكتُّل الاتحاد الأوروبي، وغيرها من التَّكتُّلات الأخرى) [10].

وعلى الرُّغم من الترابط بين تنافسية الإقليم والتنافسية الدولية؛ إلاّ أنَّها تتشابه في التعريف؛ فتنافسية الأقاليم بالمجمل توصل الدولة التي تضمُّ هذه الأقاليم بالتنافس مع الدول الأخرى؛ لتصبح الأقاليم في الدولة الأولى متنافسة مع الأقاليم في الدولة الثانية[9]، أمّا فيما يخصّ التنافسية العالمية فهي تدرس وتحلّل مستويات التنمية في الدول المختلفة[7]، وتأخذ تعاريف التنافسية على المستوى العالمي حالة كلٍ من التجارة الخارجية والعالمية للدول والاقتصاد ومستويات المعيشة للأفراد، وما يهمُّ هو التركيز على مفهوم التنافسية الإقليمية الحضرية كما سيأتي لاحقاً.

4-2- تحليل مفهوم التنافسية الإقليمية الحضرية

يرتبط مفهوم التنافسية الحضرية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم كلٍ من (الإقليم، المدينة، البلدة، الناحية، وصولاً لأصغر وحدة إدارية)، ويَتمُّ تحليل مفهوم (تنافسية) الإقليم في البحوث والدراسات العلمية بشكلٍ يجعله مقترناً بمفهوم التنمية المكانية، وارتباطه بمفهوم كلٍ من الإقليم "Region" والمدينة "City"[9]، وتُعدُّ المدينة الوحدة الأساسية للإقليم والمؤثِّر الرئيس على تنميته الاقتصادية والاجتماعية؛ بينما يحوي الإقليم بدوره على العديد من المدن والقرى التي تتنافس فيما بينها مكونة ما يسمى بتنافسية المدن لتتنافس بعدها بشكلٍ أكبر على مستوى الأقاليم ضمن ما يسمّى (التنافسية الإقليمية) على المستوى الوطني[9]. وممّا تقدّم يتمّ تصنيف المناطق المتنافسة إلى:

- إقليم واحد في دولة واحدة يتنافس مع إقليم مناظر في نفس الدولة أو في دولة أخرى.
- مدن متوسطة وصغيرة الحجم تتنافس من حيث التخصّص الاقتصادي مع المدن المتخصّصة الأخرى[9].

عرَّف كريسيل "Kresl" التنافسية الحضرية بأنَّها قدرة الإقليم أو المدينة بالحفاظ على وضعه التنافسي بين غيره من الأقاليم أو المدن ذات الظروف المشابهة من خلال توفير فرص العمل والمرافق الثقافية والترفيهية، وتحسين مستويات الدخل ودرجة التماسك الاجتماعي، وأنظمة الحكم والإدارة، والحفاظ على البيئة الحضرية التي هي كل ما تطمح إليه الشعوب؛ كما أكّد على أنَّ الرفاه الاقتصادي للدولة يعتمد على الحيوية والتنوع الاقتصادي للمدن والأقاليم الرئيسة كالعاصمة مثلاً، وأنَّ الأقاليم المتنافسة تخلق دولاً مزدهرة، وتُعدُّ الأقاليم بمنزلة محركات للنمو الاجتماعي والاقتصادي الوطني والعالمي[8]، وقد وُضِعَت تعاريف أخرى إضافة إلى التعاريف السابقة، وهي تتشابه إلى حدٍ كبير، وتمَّ تحليل هذه التعاريف وتلخيصها للوصول إلى تعريف شامل لمفهوم التنافسية الاقليمية الحضرية كما يلي:

التنافسية الاقليمية الحضرية هي: "الدرجة التي يستطيع من خلالها الإقليم وما يشمله من مدن بالمقارنة مع غيره من الأقاليم بجذب الاستثمار والاستفادة من الموارد الموجودة بالشكل الأمثل؛ إضافة إلى جذب وتوليد الأنشطة التنافسية التي تعتمد على عوامل الابتكار والإبداع "Innovation & Creativity" بالدَّرجة الأولى لتوليد مستويات دخل ومعيشة جيدة للسكان، وتحسين درجة التماسك الاجتماعي وأنظمة الحكم والإدارة والحفاظ على البيئة الحضرية".

4-3- معايير تنافس المدن والأقاليم على المستوى الدولي والعالمي

ينبغي للمدن والأقاليم التي تطمح بجذب الاستثمارات والسيّاح والشعوب والأدمغة البشرية أن تتوافر فيها مجموعة سمات ومعايير تجعلها قادرة على التنافس عالمياً ودولياً، هذه المعايير هي:

- أن يكون عدد السكان المقيمين في الإقليم أكثر من مليون نسمة؛ أي أن يندرج تحت بند (الإقليم المتروبوليتاني)، وأن يوجد فيه قوة عاملة مؤهَّلة قادرة على الإبداع والابتكار، وجامعات كبيرة متخصصة ومستوى عالٍ من البحث العلمي.
- أن يتَّصف بتخطيط وتصميم عمراني وحدائقي متميّز، وأن يروِّج للفنون والهندسة المعمارية والمناظر الطبيعية.
- أن يكون متعدّد المراكز "Polycentric"؛ بمعنى أن يتمَّ نشر النمو الحضري على كافة مدنه دون استئثار مدينة ما بالمشاريع التنموية على حساب مدينة أخرى.
- وجود الأنشطة الدُّولية التي تُكسِب المدينة أو الإقليم مكاناً في شبكات الاقتصاد والعلم والثقافة العالمية، وتجعل منهما مركزاً مالياً عالمياً قادراً على المنافسة، ووجود تسهيلات تسمح بوجود واستضافة المؤتمرات والمعارض المحلية والعالمية.
- وجود حجم ومستوى حركة مرتفع براً أو بحراً أو جواً، وشبكة بنيوية متكاملة تدعم طرق ووسائل المواصلات وتؤّمن كافة احتياجاتها من بنى تحتية وغيرها، أي أن يتَّسِم الإقليم بتوفير إمكانية الوصول عبر طرق الربط المختلفة.[1]
- بنية تحتية ثقافية وتكنولوجية جيدة تدعم المشاريع الفنية والترفيهية والثقافة والسياحة إلى ما بعد حدودها الوطنية[8].

ويشير الإقليم التنافسي الناجح إلى قاعدة اقتصادية متنوعة ورأس مال مُؤهَّل ومحترف، وخدمات ذات تكنولوجيا عالية، وروابط قوية للمؤسَّسات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا، وبنية تحتية متطورة وحديثة، وجودة عالية للبيئة الحضرية والعمرانية المبنيَّة، والقدرة المؤسَّسية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات التنمية ذات التوجّه المستقبلي طويل الأمد [19].

4-4- التوجه المعاصر للتنافسية الإقليمية "التنافسية الإقليمية المستدامة"

يرتبط مفهوم التنافسية الحضرية بشكلٍ كبيرٍ بالناحية الاقتصادية للمدينة، إلاَّ أنَّ النمو الاقتصادي الكبير يصاحبه تأثيرات بيئية سلبية مثل التلوث والضجيج، ونضوب الموارد بشكلٍ سريعٍ؛ وبالتالي فإنَّ النجاح الاقتصادي وحده غير كافٍ لتمثيل التنافسية، لذا يجب أن تضمن تنافسية المدينة وجود تكامل بين كلٍ من الناحية الاقتصادية مع

[1] إمكانية الوصول أو الاتصالية (Accessibility) يُقصَد بها قدرة الأشخاص والبضائع على التحرك والتنقل بيسر من مكان إلى آخر، فالاتصالية المتدنية تعني أنَّ التنقل يصاحبه قطع مسافات طويلة وهدر وقت طويل وتكبد تكاليف باهظة وغير ذلك من المعوقات والقيود، بينما تعني طرق الربط (Connectivity) البنية التحتية لوسائل النقل والطرقات والخطوط الحديدية والجوية وشبكات العمل والاتصال الرقمي، وخدمات الاتصال السلكية واللاسلكية الممتازة [7].

بنية ومرافق اجتماعية جيدة وسياسات بيئية سليمة؛ بحيث يتمُّ قياس التنافسية الحضرية من منظور التنمية المستدامة [18]، وبذلك تصبح التنافسية والاستدامة بعدان رئيسان في تنظيم المدن كما هو موضَّح بالشكل (2).

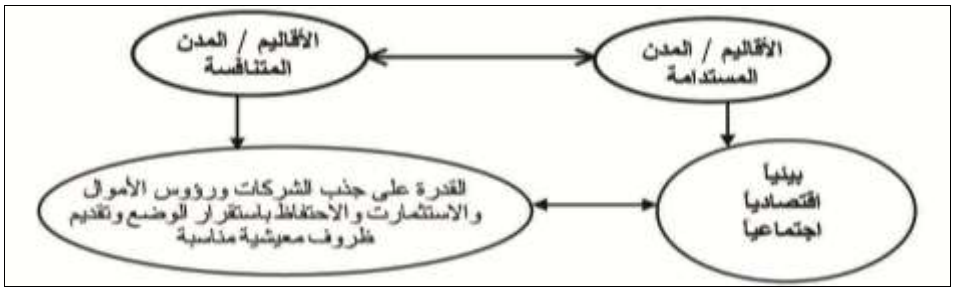

الشكل (2) ارتباط التنافسية الحضرية بالتنمية المستدامة.

المصدر: المرجع [18] بتصرف الباحثة.

وفي بداية القرن الواحد والعشرين أصبح يُطلب من المدن تقديم شروط تنافسية ترتبط بالاستدامة من خلال تخفيض الأثر البيئي السلبي والعمران المضغوط[18]، وتمَّ وضع ثلاثة محركات أو مولدات أساسية للنمو "Drivers" يتمُّ تطبيقها على المستوى الإقليمي والوطني؛ هذه المحركات هي:

- النمو الذكي "Smart Growth": تشجيع وتعزيز المعرفة والابتكار والتعليم والمجتمع الرقمي المعلوماتي.
- النمو المستدام "Sustainable Growth": إعادة استخدام المصادر والموارد بطرق أكثر كفاءة، وبناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية، وتوزيع عادل للتكاليف والمنافع والاستثمار في التقنيات البيئية الخضراء.
- النمو الشامل "Inclusive Growth": بناء مجتمع متماسك يقوم فيه الأشخاص بقيادة وإدارة التغيير ومحاربة الفقر والمشاركة في المجتمع والاقتصاد بشكلٍ فعّال أي: "المشاركة الشعبية، مشاركة الجميع" [7].

نتيجة لذلك؛ أصبح من الضروري وجود توازن محكم ومسيطر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل المحافظة على أنظمة الأرض البيئية لمدى زمني طويل وبشكلٍ حيوي من خلال استخدام المصادر بشكلٍ مستدامٍ يساعد على ضمان الفرص الاقتصادية وبقائها متاحة للأجيال المستقبلية.

4-5- قياس التنافسية الإقليمية الحضرية في الأقاليم والمدن

لا تختلف المنهجية في قياس تنافسية المناطق الحضرية كثيراً عن قياس التنافسية الدولية، وينتج الاختلاف في العوامل المستخدمة وفي إدماج منظور الاستدامة في المؤشرات، ويمكن قياس التنافسية الحضرية من خلال قياس مجموعة محددة من المؤشرات أو تكوين مؤشرات مركّبة من خلال دراسات متخصصة تقوم بها الحكومات والجهات المعنية بدراسة التنافسية [20].

وتُظهِر الدراسات أنَّ هناك قلة في الأعمال العلمية التي تكشف خصوصيات قياس التنافسية الحضرية بواسطة مؤشر مركّب؛ بينما تكثُر الدراسات المتعلقة بالتنافسية العالمية والدولية ومؤشراتها، ومن أكثر مؤشرات التنافسية العالمية شهرة هو المؤشر المركب لمعهد إدارة التنمية[2] "IMD: Institute for Management Development" [20]،

[2] **المعهد الدولي لإدارة التنمية "IMD": هو كلية لإدارة الأعمال العالمية الرائدة، تمّ إنشاؤه في لوزان بسويسرا عام 1990، يتمّ فيه دراسة إدارة الأعمال، وتقديم شهادات ماجستير ضمن نفس المجال، ويقدم سنوياً دليلاً رئيساً للتنافسية الاقتصادية العالمية ضمن كتاب متخصّص [1].**

ومؤشرات التنافسية العالمية لمنتدى الاقتصاد العالمي [3] "GCF: Global Competitiveness Forum" الذي يصوغ المؤشرات الخاصة بالتنافسية، ويضع العوامل التي تُمكِّن اقتصاديات البلاد من تحقيق ازدهار طويل المدى، وكشف المكونات الرئيسة للنمو والازدهار الاقتصادي[16]، وتشمل المؤشرات ما يقارب الـ (321) مؤشراً، وهي تقيس التنافسية على مستوى الدول بأكملها لا على مستوى الأقاليم والمدن داخل الدولة الواحدة "Intra-regional Level" [20]، وبسبب ذلك لن يتمَّ التطرّق إلى هذه المؤشرات، بل سيتمُّ اعتماد مؤشرات خاصة بقياس التنافسية الحضرية كما سيتَّضح لاحقاً.

4-6- مقارنة بين المبادرات العالمية لمؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية

تهدف المقارنة إلى الحصول على مؤشرات للتنافسية الحضرية المستدامة الأكثر شيوعاً وارتباطاً بموضوع التنمية المكانية، والأكثر قابلية للقياس مقارنة مع غيرها من المؤشرات الأخرى، وتمَّ اختيار المؤشرات التي اعتمدتها الدول النامية المتمثلة ببعض دول جنوب وغرب أفريقيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، والمؤشرات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، ومؤشرات بريطانيا واسكتلنده التي تختلف مع مؤشرات الاتحاد الأوروبي في بعض الجوانب، إضافة إلى مؤشرات الدول الآسيوية والصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤشرات ليتوانيا وهنغاريا ورومانيا، وتمَّ اختيار هذه الدول الثلاث الأخيرة بسبب كونها تهتمّ بالتنافسية الحضرية لا الاقتصادية كباقي دول الاتحاد الأوروبي.

وفَّرت الاختلافات بين تلك الأنظمة درجات كافية من التنوع، وعرضت صورة شاملة من أجل التحليل المقارن لمجموعة المؤشرات بشكلٍ كاملٍ، وقد شملت المؤشرات ما يقارب الـ (64) مؤشراً؛ إلاّ أنَّ المؤشرات التي تمَّ إجراء المقارنة فيما بينها شملت (40) مؤشراً، وتمَّ استبعاد المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي البحت.

يوضِّح الجدول (1) هذا التحليل المقارن بين أنظمة المؤشرات المختلفة، وقد تمَّ تثقيل المؤشرات التي وردت في الأنظمة المختارة بحسب عدد استخدامها، ووفقاً لذلك تمَّ استخلاص مجموعة مؤشرات وردت لدى أكثر من جهة، وبشكلٍ عامٍ؛ يُعدُّ المؤشر قوياً إذا ورد وتمَّ استخدامه لدى أكثر من أربع جهات رسمية (ورُمِّز باللون الأزرق)، بينما يُعدُّ المؤشر متوسط الأهمية إذا ورد لدى أربع جهات (ورُمِّز باللون الأصفر)، أمّا المؤشر الضعيف فهو الذي ورد لدى أقل من أربع جهات (ورُمِّز باللون الأحمر).

الجدول (1) مقارنة بين أنظمة مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية.

مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية	الاتجاه نحو التنافسية	الدول النامية	الاتحاد الأوروبي	بريطانيا	بريطانيا واسكتلنده	الدول الآسيوية	الصين	أمريكا	ليتوانيا	هنغاريا	رومانيا
المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators											
1- الناتج المحلي الإجمالي GDP.	↑		+		+		+	+	+		
2- الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP/ Per Capita.	↑	+	+	+	+		+	+	+	+	+
3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	↑	+				+					+
4- إنتاجية العمالة.	↑	+	+	+	+						+
5- معدل التوظيف.	↑		+	+	+					+	+
6- معدل البطالة (نسبة الأشخاص العاطلين بالنسبة لعمر السكان العاملين (من 15-64 سنة))	↓	+	+	+	+	+			+	+	

[3] المنتدى الاقتصادي العالمي "GCF": هو منظمة دولية غير حكومية تهدف إلى دراسة المشاكل في مجال الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون والتبادل الاقتصادي الدولي، تمّ تأسيسه من قبل أستاذ الاقتصاد السويسري (كلاوس شواب) عام 1971 في سويسرا، وينشر سنوياً تقرير التنافسية العالمي منذ عام 1979 [1].

7- نسبة الاستثمارات في الأعمال (الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)).	↑	+	+	+		+	+	+	+	+	+
المؤشرات الاجتماعية Social Indicators											
الموارد البشرية ونظم التعليم											
8- عدد السكان الحاصلين على التعليم الجامعي من مجمل عدد السكان (من 24–64) شخص.	↑	+	+			+			+	+	
9- إنفاق الدولة على التعليم للفرد الواحد.	↑	+	+			+			+	+	
10- إنفاق الدولة على البحث والتطوير (R&D) للفرد الواحد.	↑		+	+					+	+	+
11- المعدل السنوي للهجرة الداخلية الصافية لكل (1000) شخص.	↑								+	+	
12- عدد براءات الاختراع لكل (1 مليون) شخص.	↑		+	+	+			+		+	
13- محو الأمية للكبار والتعليم والحساب.	↑					+					
14- نسبة الموظفين في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل (1000) شخص.	↑		+	+	+					+	+
15- عدد الجامعات.	↑						+				
16- نسبة السكان في سن العمل المؤهلين إلى الدرجة المطلوبة.	↑		+		+					+	
الظروف المعيشية، الرفاه الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية والصحية											
17- معدل النمو السكاني.	↑						+				
18- متوسط الدخل الشهري الإجمالي (الأجور).	↑	+	+			+		+	+	+	+
19- الكثافة السكانية.	↑						+		+	+	+
20- مؤشر متوسط العمر المتوقع للحياة.	↑		+	+		+		+		+	+
21- عدد الجرائم المسجلة لكل (100.000) شخص.	↓		+			+			+	+	
22- عدد الأسرة في المستشفيات لكل (1000) شخص.	↑					+		+	+	+	
23- نسبة إشغال وحجز الفنادق.	↑								+	+	
24- عدد المركبات الشخصية لكل (1000) شخص.	↑		+			+		+	+	+	
25- عدد المتاحف لكل (100.000) شخص.	↑							+	+		
26- عدد المسارح ودور السينما لكل (100.000) شخص.	↑					+		+			
27- مستوى اشغال المساحة الطابقية في الوحدات السكنية.	↓							+	+		
28- نسبة سكان مركز الإقليم بالنسبة لسكان الضواحي والأرياف.	↓									+	
29- القدرة على تحمل تكاليف الإسكان.	↑							+	+		
30- معدل السكان الذين يعيشون في مجمعات سكنية تزيد كثافتها السكانية عن (120).	↓									+	
المؤشرات البيئية Environmental Indicators											
جودة البيئة											
31- عدد الوحدات السكنية المرتبطة بشبكة تصريف صحي لكل (1000) شخص.	↑					+		+	+	+	
32- نصيب الفرد من مجموع المناطق الخضراء ($م^2$ / شخص).	↑	+	+	+		+	+	+			
33- الانبعاثات الناتجة عن تلوث الهواء لكل (1) $كم^2$.	↓		+			+		+	+		
34- المناطق الخضراء (بالهكتار).	↑							+			
البنية التحتية											

35- طول الطرق المحلية المرفقة بممرات معبدة لكل (1) كم.	↑			+			+		+		+		+
36- كثافة طرق السكك الحديدية لكل (1) كم^2.	↑			+			+		+				
37- متوسط الوقت اللازم للوصول إلى العمل وأماكن الدراسة.	↓			+			+		+			+	
38- نسبة المسافرين جواً (القادمين والمغادرين) لكل (1000) شخص.	↑			+		+			+			+	
39- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل (1000) شخص.	↑						+					+	+
40- عدد مستخدمي الانترنت لكل (1000) شخص.	↑			+			+		+			+	
المفتاح ↑ الأعلى هو الافضل ↓ الأقل هو الافضل		مؤشر عالي الأهمية		مؤشر متوسط الأهمية			مؤشر قليل الأهمية						

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [22،17،16،15،14،9].

تُعدُّ المؤشرات السابقة بمنزلة أداة لقياس مدى فعالية سياسات التنمية المطبقة على المدن والأقاليم، وأداة لقياس مستوى التنافسية الحضرية ومستوى التفاوت التنموي.

4-7- مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة وتطبيقاتها على المحافظات السورية

تتنافس الدول العربية كافة كما تتنافس الدول الأجنبية في نطاق التنافسية العالمية وفق نظمٍ وأطرٍ تعتمدها هيئات متخصصة تدرس موضوع التنافسية بكافة أبعاده وعوامله ومؤشراته، ويَتمُّ قياس التنافسية بين الدول بشكلٍ عامٍ من خلال مؤشرات تضعها الجهات المختصة تُركِّز على الجانب الاقتصادي دوناً عن غيره، وتُصدِر العديد من الجهات وأهمُّها المنتدى الاقتصادي العالمي تقارير دورية توضِّح ترتيب الدول في التنافسية العالمية ومؤشّراتها المختلفة، كما تُصدر تقارير تدرس وضع الدول العربية بشكلٍ منفصلٍ، وتكثُر الدراسات الخاصة بتنافسية الدول العربية والتي تعتمد وتركِّز على الجانب الاقتصادي بشكلٍ كبيرٍ، إلاّ أنَّ التنافسية بين الأقاليم الحضرية في الدولة الواحدة لم يتمَّ دراستها أو التطرق إليها مطلقاً في الدراسات العربية، وإن وجدت فإنَّها تنحصر ضمن البعد الاقتصادي الذي يتضمّن (التجارة، المال، البضائع، الأسعار، الاستثمار، القطاع الخاص وغيرها)، وتبذل الدول العربية ومن ضمنها سورية ما بوسعها من أجل تحسين تنافسيتها الاقتصادية عالمياً وعربياً.

وبالنظر إلى مؤشرات التنافسية الاقتصادية لعام 2008؛ فقد حازت سورية على المرتبة الـ (80) من بين (131) دولة عالمية وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2007-2008، متقدمة أربع درجات عن عام 2006-2007، كما شغلت المرتبة الأولى من أصل (131) دولة فيما يتعلق بمؤشرات الأمن والأمان وتكلفة الجريمة والعنف على الأعمال [4]؛ أمَّا فيما يتعلق بمؤشرات الصحة والمعدّلات الضريبية؛ فقد حصلت على المرتبة (30) وحازت على المرتبة (31) في مجال الحقوق الفكرية [1].

إلاّ أنَّ سورية تراجعت في مؤشرات التنافسية العالمية إلى المرتبة (98) من أصل (144) دولة عام 2011-2012، حيث تركّزت نقاط الضعف في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتعليم العالي، وفي قوانين نظم المعلومات والاتصالات، والقيود على الملكية الأجنبية، وتطور الأسواق المالية، والولوج إلى الانترنت، وتشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من الأمور، وذلك بسبب الأزمة السياسية التي تمرّ بها سورية، وبسبب الظروف التي أدّت إلى

[4] مؤشر تكلفة الجريمة والعنف على الأعمال: يقيس المؤشر الخسائر التي تتكبدها القطاعات الحكومية والخاصة نتيجة أعمال العنف والإرهاب والجرائم، وهو يدلّ على درجة تمتّع الدولة بالأمان السياسي والاستقرار الاجتماعي، وتعكس قيمته أثر مستوى الأمن على البيئة الاقتصادية وعالم الأعمال والاستثمارات الأجنبية [1].

تراجع مستويات التنمية والتأثير بشكلٍ سلبي على كافة القطاعات، هذا؛ ولم تُدرَج سورية في إحصاءات عام 2012–2013 وفي عام 2013–2014 بسبب الظروف الراهنة[1].

تُعدُّ مؤشرات التنافسية أداة لقياس مدى تنافسية الأقاليم والمدن في الدولة الواحدة وبالتالي درجة التقدم أو التراجع في مستويات التنمية المختلفة، وبذلك يوضّح الجدول (2) مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة للمحافظات السورية وفقاً لإحصاءات عام 2010 – 2011، ويجدر بالذكر أنّه تمّ دمج إحصاءات محافظة دمشق ومحافظة ريف دمشق معاً حتى لا يكون القياس بين المدينة والريف بشكلٍ منفصلٍ فيما بينهما بغضّ النظر عن التقسيم الإداري لكليهما، وبالتالي فإنّ الدراسة شملت ثلاث عشرة محافظة سورية، ويلي ذلك إجراء ترتيب للمحافظات السورية لمعرفة الوضع التنافسي لها وتحليل هذا الوضع من وجهة نظر علمية.

الجدول (2) مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة للمحافظات السورية.

مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية	نحو الاتجاه	دمشق وريفها	حلب	حمص	حماة	اللاذقية	إدلب	الحسكة	دير الزور	طرطوس	الرقة	درعا	السويداء	القنيطرة	ملاحظات
المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators															
1- الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة (مليون ل.س).	↑	292731	592590	224608	226988	141974	136654	166283	96632	124614	79338	90187	36513	–	تمّ الحصول على المؤشر من مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء استناداً إلى منهجية (UNHABITAT) وفقا لإحصاءات 2010. لا يوجد قيم لمحافظة القنيطرة.
	الترتيب	2	1	4	3	6	7	5	9	8	11	10	12	13	
2- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ل.س).	↑	139180	129783	131735	147299	146819	96918	116689	894321	162289	89445	94240	102854	–	يساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة في سنة معينة/عدد سكان المحافظة منتصف هذه السنة.
	الترتيب	4	6	5	2	3	9	7	12	1	11	10	8	13	
3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	↑	يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.2% على مستوى الدولة ككل.[5]													لا يوجد إحصاءات.
4- نسبة القوة البشرية (15– 64).	↑	65.9	63.9	61.5	59.6	67.8	55.1	57.2	53	68	56.4	56.2	69.3	59.5	استبدل مؤشر إنتاجية العمالة بمؤشر نسبة القوى البشرية (15–64).
	الترتيب	4	5	6	7	3	12	9	13	2	10	11	1	8	
5- معدل التوظيف (نسب المشتغلين 15 سنة وأكثر – ذكور وإناث).	↑	35.8	19.7	40.3	34.7	60.9	26	28.9	27.5	52.3	23.5	30.7	44	46.1	هو نفسه نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي.
	الترتيب	6	13	5	7	1	11	9	10	2	12	8	4	3	
6- معدل البطالة (%).	↓	9.95	7.6	16.5	9.9	19.1	16.8	38.8	23.5	15.6	21.9	13.3	22.4	17.8	———
	الترتيب	3	1	6	2	9	7	13	12	5	10	4	11	8	
7- نسبة الاستثمارات في الأعمال (الاستثمار الخاص والأجنبي).	↑	تبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2.5)% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، تركزت معظم مشاريع الاستثمار في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة (65.5)% من إجمالي المشاريع، عدد المشاريع في دمشق (33.7)%، حلب (18.5)%، ريف دمشق (16.3)%، وحاز نشاط الصناعات التحويلية على أعلى نسبة من عدد المشاريع وبلغت النسبة (41)%، كما بلغت جنسية المستثمرين: السوريين (32.8)% ثم الأردنيين (8.8)% ثم العراقيين (7.6)% فالسعوديين (7.1)% [5]												لا يوجد إحصاءات.
المؤشرات الاجتماعية Social Indicators															
الموارد البشرية ونظم التعليم															
8- عدد السكان الحاصلين على التعليم الجامعي من مجمل عدد السكان (العمر من 24–64) شخص.	↑	7.95	4.37	6.5	4.87	8.4	4.1	2.9	2.8	7.4	2.5	5.1	6.1	4.2	———
	الترتيب	2	8	4	7	1	10	11	12	3	13	6	5	9	
9- إنفاق الدولة على التعليم للفرد الواحد.	↑	يبلغ إنفاق الدولة على التعليم (5)% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لإحصاءات عام 2007.													وُضعت أخر إحصاءات لقيم موازنات مديريات التربية والتعليم العالي عام 2004.
10- انفاق الدولة على البحث والتطوير (R&D) للفرد .	↑	———													لا يوجد إحصاءات.
11- المعدل السنوي للهجرة الداخلية الصافية.	↑	8.4-	0.7-	1.5-	4.7-	1.8	6.2-	3-	2.2-	3.4-	0.4	1.9-	7.2-	20.3-	المحافظات الطاردة بالترتيب: القنيطرة، دمشق، السويداء، إدلب، حماة، طرطوس،
	الترتيب	1	4	5	10	2	11	8	7	9	3	6	12	13	

															الحسكة.
12- عدد براءات الاختراع لكل (1 مليون) شخص.	↑	——————													لا يوجد إحصاءات.
13- نسبة الأمية (15) سنة فأكثر (%).	↓	8.24	23.1	13.4	16.7	12.9	20.4	35.8	34.1	12.8	37.1	14.8	11.5	16.3	استبدل مؤشر محو الأمية للكبار والتعليم والحساب بنسبة الأمية (15) سنة فأكثر .
	الترتيب	1	10	5	8	4	9	12	11	3	13	6	2	7	
14- نسبة الاختصاصيين والفنيين في المجالات العلمية والفنية والإنسانية (%).	↑	6.25	3.7	6.7	6.1	10.3	5.3	5.7	5.2	10.1	4	6.6	9.3	6.4	استبدل المؤشر ضمن الجدول (1) بمؤشر نسبة الاختصاصيين والفنيين في المجالات العلمية والفنية والإنسانية (%).
	الترتيب	7	12	4	8	1	10	9	11	2	12	5	3	6	
15- عدد الكليات الحكومية.	↑	19	18	14	9	18	7	8	11	8	6	6	6	5	———
	الترتيب	1	2	3	5	2	7	6	4	6	8	8	8	9	
16- نسب المشتغلين الحاصلين على الشهادات الجامعية من مجموع عدد المشتغلين.	↑	11.8	4.7	8.9	6.2	13.2	4.8	4.1	3.6	11.2	3.1	7.4	8.6	4.9	استبدل المؤشر ضمن الجدول (1) بمؤشر نسب المشتغلين الحاصلين على الشهادات الجامعية من مجموع عدد المشتغلين.
	الترتيب	2	10	4	7	1	9	11	12	3	13	6	5	8	
الظروف المعيشية، الرفاه الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية والصحية															
17- معدل النمو السكاني السنوي بالألف (2000-2010) .	↓	23.7	26.8	23.5	23	17.5	25.9	24.6	32.4	16.2	26.7	29.9	17.1	36.2	———
	الترتيب	6	10	5	4	3	8	7	12	1	9	11	2	13	
18- متوسط الدخل الشهري الإجمالي (ل.س) للفرد.	↑	79229	78563	78450	75709	73079	68922	78183	65077	81585	65642	73081	74773	–	تمّ الحصول على القيم من مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء، وساهمت القيم في حساب الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة وفق منهجية (UNHABITAT).
	الترتيب	2	3	4	6	8	10	5	12	1	11	9	7	13	
19- الكثافة السكانية نسمة/كم^2.	↓	628.3	263	42.7	183.3	438.3	246	65	53.7	421.7	48	275.3	66.6	48.3	———
	الترتيب	13	9	1	7	12	8	5	4	11	2	10	6	3	
20- متوسط العمر المتوقع للحياة.	↑	يبلغ متوسط العمر المتوقع للحياة في سورية 76 سنة.													لا يوجد إحصاءات.
21- عدد الجرائم المسجلة لكل (100.000) شخص.	↓	1012	501	204	146	257	386	410	437	411	355	338	305	508	بلغ عدد الجرائم الكلية في سورية (78144) جريمة من عام 2006 الى عام 2010
	الترتيب	13	11	2	1	3	7	8	10	9	6	5	4	12	
22- عدد الأسرّة في المستشفيات لكل (1000) شخص.	↑	2.58	1.21	1.57	1.22	2.06	0.71	0.89	1.11	1.85	0.87	1.06	1.929	2.22	———
	الترتيب	1	8	6	7	3	12	11	9	5	13	10	4	2	
23- نسبة إشغال وحجز الفنادق (للعرب والسوريون والأجانب).	↑	23.6	12.5	7.15	3.66	11.7	0.6	1.9	3.4	7.3	2.8	1.24	0.28	0.27	———
	الترتيب	1	2	5	6	3	11	9	7	4	8	10	12	13	
24- عدد المركبات الشخصية لكل (1000) شخص.	↑	88.2	22	26	13.1	23.6	4.49	5	4.51	48.4	3.5	5.2	28.5	8.1	مجموع السيارات الخاصة في كامل الدولة 608465 سيارة وفقاً لإحصاءات عام 2010
	الترتيب	1	6	4	7	5	12	10	11	2	13	9	3	8	
25- عدد المتاحف لكل (100.000) شخص.	العدد	11	5	3	4	1	2	1	2	3	2	2	3	1	———
	↑	0.239	0.102	0.166	0.245	0.099	0.133	0.066	0.161	0.376	0.21	0.19	0.54	1.1	
	الترتيب	5	11	8	4	12	10	13	9	3	6	7	2	1	
26- عدد المسارح ودور السينما لكل (100.000) شخص.		——————													———
27- وسطي حصة الفرد من المساحة الطابقية (م^2/ فرد).	↑	18.3	15.4	23.6	19.1	18.2	20.8	24.9	31.6	23.7	12.7	14.1	19.3	18	استبدل المؤشر في الجدول (1) بمؤشر وسطي حصة الفرد من المساحة الطابقية (م^2/ فرد).
	الترتيب	8	11	4	7	9	5	2	1	3	13	12	6	10	
28- نسبة السكان الحضر من مجمل سكان المحافظة (%).	↑	82.5	62.4	54.2	36.8	51.4	28.54	35.9	44.6	28.53	38.6	44.8	31	0	استبدل المؤشر في الجدول (1) بمؤشر نسبة السكان الحضر من مجمل سكان المحافظة (%).
	الترتيب	1	2	3	8	4	11	9	6	12	7	5	10	13	

29- القدرة على تحمل تكاليف الإسكان.		ـــــــــــــــ												لا يوجد إحصاءات
30- معدل السكان الذين يعيشون في مجمعات سكنية تزيد كثافتها عن (120) نسمة/كم^2.		ـــــــــــــــ												لا يوجد إحصاءات
المؤشرات البيئية Environmental Indicators														
جودة البيئة														
31- نسبة المساكن ذات الصرف الصحي (%).	↑	96.5	80.1	89.1	73.2	88.6	67.5	55.7	49.3	69.1	47.2	60.9	47.9	63.3
	الترتيب	1	4	2	5	3	7	10	11	6	13	9	12	8
32- نصيب الفرد من المناطق الخضراء(م^2/ شخص).	↑	بلغ نصيب الفرد من المناطق الخضراء في محافظة دمشق (0.5) م^2 فقط وهي النسبة الأقل على مستوى العالم، ويرجع ذلك الى ضيق ومحدودية مساحتها وارتفاع عدد سكانها، كما بلغ نصيب الفرد من المناطق الخضراء في مدينة حمص (2.5) م^2/ شخص.												ـــــــ
33- عدد المصابين بالسرطان لكل (100000) نسمة.	↓	73.5	95	60	63	107	58	50	60	123	57	55	97	102
	الترتيب	7	8	5	6	11	4	1	5	12	3	2	9	10
34- نسبة المناطق الخضراء بالهكتار من مساحة المحافظة.	↑	42.4	75	72	89.6	79	78.5	78.2	90	81	80	54.7	58	21
	الترتيب	12	8	9	2	5	6	7	1	3	4	11	10	13
البنية التحتية														
35- نسبة الطرق (الاسفلتية) من مجمل طرق المحافظة %.	↑	76.7	53.2	91	90.6	98	82.6	52.6	60.6	64.6	49.9	76.4	30.7	97
	الترتيب	6	10	3	4	1	5	11	9	8	12	7	13	2
36- كثافة طرق السكك الحديدية لكل (1) كم.	↑	تبلغ كثافة الطرق الحديدية (33.6) كم في كل (1000) كم^2. [2]												لا يوجد إحصاءات.
37- متوسط الوقت اللازم للوصول إلى العمل وأماكن الدراسة.	↓	ـــــــــــــــ												لا يوجد إحصاءات.
38- نسبة الأسرّة في الفنادق من مجمل الأسرّة في سورية (%).	↑	26.6	12.6	7.3	1.8	14.3	0.34	1.95	2.55	3.8	1.1	0.7	0.14	0.04
	الترتيب	1	3	4	8	2	11	7	6	5	9	10	12	13
39- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل (1000) شخص.	↑	292.2	146.8	216.2	185	261.2	147.6	97.2	119.3	269.5	107	168.7	280	210.2
	الترتيب	1	10	5	7	4	9	13	11	3	12	8	2	6
40- عدد مستخدمي الانترنت لكل (1000) شخص.		بلغ عدد مستخدمي الانترنت في سورية (5.069.418) مستخدم يمثلون فقط (22) % من السكان، وبلغت نسبة نفاذ الانترنت (16.4)%، كما بلغ نمو المستخدمين من عام 2000 إلى عام 2009 (11.78)% .												لا يوجد إحصاءات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع [3] و[4]، ما لم يُذكر خلاف ذلك ضمن الجدول.

4-8- ترتيب المحافظات السورية في مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية

يوضّح الجدول (2) سابقاً مجموعة من المؤشرات تمّ تطبيقها على كافة المحافظات السورية، وقد لوحظ غياب قيم بعض المؤشرات بسبب عدم وجودها ضمن الإحصاءات المتوفرة لدى المكتب المركزي للإحصاء والجهات الوطنية الأخرى؛ إضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصاءات والبيانات على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى ما بين الأقاليم، وتمّ حساب بعض الإحصاءات من خلال المعادلات الموجودة ضمن (إطار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في سورية)[4] الذي يوضّح طرق حساب المؤشرات المعتمدة لدى المكتب المركزي للإحصاء.

وبعد معرفة قِيَم مؤشرات التنافسية في المحافظات السورية؛ فإنَّه ينبغي معرفة ترتيب مستوى التنافسية؛ ولتحقيق ذلك تمّ اتباع طريقتان علميتان تؤديان إلى نتيجة واحدة، هاتان الطريقتان هما:

الطريقة الأولى: تتضمّن جمع الترتيبات لكافة مؤشرات التنافسية الموضّحة بالجدول (2) والبالغ عددها (27) مؤشراً وذلك بعد استبعاد المؤشرات التي لم توجد لها إحصاءات؛ ومن ثمّ تقسيم مجموع الترتيب النهائي للترتيبات

الفردية على عدد المؤشرات وهو (27) للتوصل إلى ترتيب نهائي يوضِّح مستوى التنافسية للمحافظات السورية، وكلما قلّ الرقم كان مستوى التنافسية أعلى والعكس صحيح.

الطريقة الثانية[5]: تعتمد على إعطاء كل محافظة درجة تتراوح بين (1 و 27) في كل مؤشر من المؤشرات السابقة، وتتراوح هذه الدرجة بين (27 و 351) لتدلّ على موقع المحافظة بين المحافظات الثلاثة عشرة، ومن ثمّ تصبح درجة المحافظة محصورة بين المركز الأول والمركز الثالث عشر أو الأخير؛ وبافتراض أنَّ محافظة ما شغلت المركز الأول في المتغيرات السبع والعشرين؛ فإنَّ مجموع الدرجات الدال على مؤشر مستوى التنمية الخاص بها هو (27) درجة أي (1 X 27)، وبافتراض أنَّ محافظة أخرى شغلت المركز الثالث عشر في كل هذه المتغيرات فإنَّ مجموع درجاتها هو (351) أي (13 X27)؛ ومن ثمّ فإنَّ مستوى التنافسية للمحافظات يتراوح بين (17 و 351) درجة وهو المدى التنافسي "Competitiveness Range" الذي تقع ضمنه كل محافظات سورية، وكلما قلَّ الرقم دلّ على مستوى تنمية أعلى والعكس صحيح، وبالتالي فإنَّ ترتيب التنافسية للمحافظات السورية موضَّح بالجدول (3) كما يلي.

الجدول (3) ترتيب المحافظات السورية في مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة.

المحافظة	دمشق وريفها	حلب	حمص	حماة	اللاذقية	ادلب	الحسكة	دير الزور	طرطوس	الرقة	درعا	السويداء	القنيطرة
الترتيب النهائي	1	6	2	4	2	9	7	8	3	10	11	5	8

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المرجع [6].

يُلاحظ من الجدول أنَّ دمشق حازت على الترتيب الأول في مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية، تليها حمص واللاذقية اللتان تساوتا في الترتيب، ومن ثم طرطوس وحماة فالسويداء، وذلك بسبب تميّز هذه المحافظات بنقاط قوة عديدة هي:

-ارتفاع المستوى التعليمي وحملة الشهادات العليا؛ حيث ترتكز التنافسية الحضرية بشكلٍ أساسي على الابتكار والإبداع ونسبة الكوادر البشرية المتعلمة، ويؤكد على ذلك نسبة الأمية المنخفضة في هذه المحافظات وارتفاع عدد الحاصلين على التعليم الجامعي وعدد الكليات وخاصة العلمية وغيرها من المؤشرات التعليمية المرتفعة في هذه المحافظات.

-ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للمحافظات المذكورة وبالتالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تعتمد التنافسية الحضرية على الإنتاجية التي ترتفع في هذه المحافظات نتيجة ارتفاع النشاط الاقتصادي الخام ونسب القوة البشرية المتعلمة؛ إلاّ أنَّ نسب البطالة ترتفع في اللاذقية بسبب محدودية الاستثمارات ضمنها.

-ارتفاع المستوى الصحي وما يترافق معه من عدد المشافي والمراكز الصحية؛ وارتفاع نسب التحضر مقارنة بالريف.

هذا ويتَّضح من الجدول السابق أنَّ المنطقة الشرقية والتي تشمل كلاً من (الحسكة والرقة ودير الزور) والمنطقة الجنوبية (درعا والقنيطرة) هي الأقل تنافسية على مستوى الدولة رغم وجود كافة الموارد الطبيعية والمعدنية والثروات

[5] اتّبعت الطريقة من قبل (أ.د أحمد محمد عبد العال) في بحثه الذي يدرس حالة التنمية للمحافظات المصرية والتي تفضي إلى ترتيب دقيق لمستوى التنمية وتمّ التعبير عنه بمخطط دلالي [6].

النفطية (فيما يتعلق بالمنطقة الشرقية)، ووجود المواقع الأثرية والأراضي الخصبة والكوادر البشرية المؤهلة والمتعلمة (في المنطقة الجنوبية)، ويعود السبب وراء ذلك إلى ارتفاع نسب الفقر والأمية والبطالة بشكلٍ كبيرٍ في المناطق الشمالية والشرقية ومستوى التطور العمراني المحدود، إضافة إلى نقص الاستثمارات في المنطقة الجنوبية وتركّزها في محافظة دمشق وريفها، الأمر الذي أدى إلى هجرة واضحة للكفاءات العلمية تجاه المحافظات الأكثر نمواً واستقطاباً للمشاريع التنموية ومن بينها دمشق وريفها واللاذقية، ويوضّح الشكل (3) الترتيب التنافسي للمحافظات السورية.

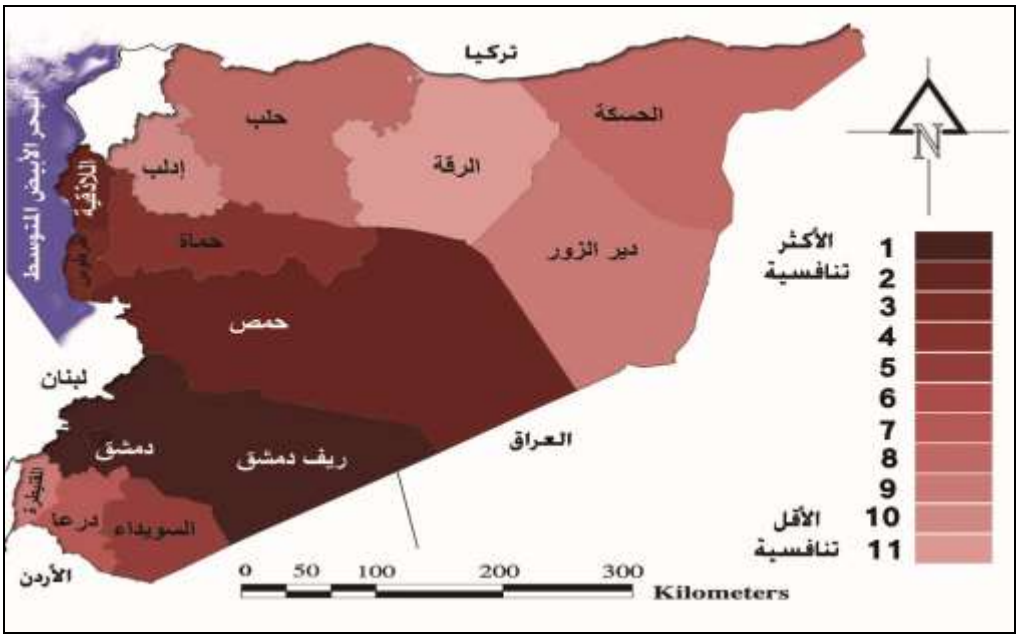

الشكل (3) ترتيب التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة للمحافظات السورية.

المصدر: إعداد الباحثة.

يدلّ ما سبق على أنَّ المناطق الأكثر تحضراً والتي تحوي أهمّ المدن والمراكز الحضرية هي الأكثر تنافسية، كما يدلّ التفاوت الكبير تنافسياً بين المحافظات السورية على ضرورة تحسين الوضع التنافسي للمحافظات الأقل تنافسية بما فيها المحافظات الشرقية والجنوبية من خلال اتباع سياسات تستهدف تحسين المراكز الحضرية الكبرى للأقاليم، وتحسين تنافسية القطاعات الأكثر تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، كما ترتبط التنافسية الحضرية بضرورة الاستفادة من القوى العاملة المتعلمة والموجودة في كافة المحافظات من خلال استثمارها في مشاريع علمية ابتكارية ضمن بيئة حاضنة بما يضمن إعادة استقطاب الكفاءات البشرية التي تهاجر إلى الخارج وبالتالي استقرارها؛ الأمر الذي سينعكس إيجاباً على سوية التنمية والتنافسية الحضرية في تلك المحافظات.

4-9- سياسات وآليات تحقيق التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة

تتعدَّد السياسات المتعلقة بتحسين التنافسية الحضرية وتختلف فيما بينها؛ حيث يهتمّ قسم من السياسات بتحسين وتطوير المراكز الحضرية ضمن المدن الكبرى في المحافظات السورية كونها تُعدُّ الأساس في جذب السكان والسياح والمستثمرين وتأمين فرص عمل، ويهتمّ قسم من السياسات بتحسين وتطوير القطاعات التنموية العديدة وبشكلٍ خاصٍ تلك التي تسهم بشكلٍ كبير في الناتج المحلي الإجمالي للمحافظات السورية، كما يهتمّ القسم الآخر بالاستفادة من الموارد البشرية المتعلمة وتعزيز الابتكار والإبداع بين مدن المحافظات وبين الأقاليم المجاورة والمتطورة تعليمياً مثل

محافظة دمشق وريفها واللاذقية والسويداء، ومن أهمّ سياسات تحقيق تنافسية إقليمية حضرية مستدامة ضمن المحافظات السورية:

4-9-1- سياسات الإحياء الحضري "Urban Revitalization Polices"

هي سياسات تهدف إلى الاستفادة من الفراغات الحضرية الموجودة ضمن المدن السورية والتي تتميز بموقع استراتيجي مهم؛ إلاّ أنّها تعاني من المحددات والمعوقات التالية:

- لا يتناسب استثمارها مع وضعها وقيمتها التاريخية والدينية وموقعها المتميز.
- إهمالها وإغفالها عن المشاريع التنموية بسبب التكاليف العالية الناتجة عن تشغيل هذه الفراغات وإعادة استخدامها.
- لا يقدّم الاستخدام الحالي لها أية جدوى اقتصادية، أو أنَّ مردودها المادي جراء هذا الاستثمار محدود جداً.
- الوضع العمراني السيّء لها وحاجتها إلى ترميم وإعادة تأهيل، وبالتالي تمويل كبير وضخم قد تعجز عنه الإدارات والبلديات المحلية.

وتحوي الأقاليم السورية ضمن مدنها وعلى كامل مساحتها الجغرافية العديد من المناطق التي تعاني من التحديات السابقة، كما تحوي مجموعة من المراكز التاريخية القديمة ضمن المدن الرئيسة المسجّلة ضمن التراث العالمي "UNESCO" بوصفها أحد أهمّ المواقع السياحية في العالم، ومن بين هذه المدن (تدمر وبصرى)؛ وتتميز الأقاليم السورية بوجود المتاحف والمقابر والمزارات الدينية الأثرية والجوامع والكنائس والأديرة، وأخيراً المناطق الطبيعية المتميزة ضمن ضفاف الأنهار، وبعض الورشات الصناعية ذات الطابع اليدوي التقليدي المتميز كالسجاد والخشب والقش والبُسُط، وتهدف سياسة الإحياء الحضري إلى إحداث تغيير جزئي أو جذري للمواقع السابقة، وإعطائها طابع حديث متطور مع الحفاظ على الأصالة والتراث والتقاليد الموجودة.

وبذلك تركّز سياسة الإحياء الحضري على بالاهتمام بالمناطق ذات الوضع الحرج والتي تُهمَل عادة بسبب موقعها وتاريخها الزمني وتكلفة إعادة إحيائها وترميمها، وهي تُعدُّ مناطق ذات الأولوية لتطبيق مشاريع التنمية وإعادة التجديد الحضري، وتحدد هذه المناطق في سورية بـ:

- المراكز التاريخية.
- المناطق الصناعية والتجارية والعسكرية المهملة، أو التي جرى نقلها إلى مكان آخر.
- المناطق الساحلية، والموانئ القديمة والحديثة، وأطراف وضفاف الأنهار[18].

ينبغي الاهتمام بالمناطق السابقة من أجل إعادة إحيائها وبعثها، والتي تُعدُّ نوعاً ما معزولة ومتفرّدة بتخصصها ووظيفتها مقارنة بغيرها من المناطق، وهو أمر مهمّ جداً خاصة في المدن ذات المراكز الصغيرة والمحدودة، من هنا يُعدُّ الترميم وإعادة التأهيل عاملاً وحلاً مُلهماً، ويوضّح الجدول (4) الأنشطة والسياسات التي يمكن إتباعها في كلٍ من المناطق الثلاث السابقة.

جدول (4) سياسات الإحياء الحضري في المناطق ذات الأولية لتطبيق مشاريع التنمية.

المناطق	الهدف والغاية من الإحياء والتجديد الحضري	الأنشطة الممكن استخدامها	السياسة الممكن اتباعها لتحقيق الأهداف
المراكز التاريخية	- تعزيز التراث التاريخي والثقافي الهام للمدينة الذي	- متاحف تعتمد على تأثيرات ثلاثية الأبعاد مزودة بإمكانية	- تكوين فراغات حضرية متكاملة ومتعددة الوظائف بين المبنى والمحيط.

Historical Centers	يوضح الحقب الزمنية التي مرت والتي تُعبِّر عن التاريخ والعراقة. – إمكانية استخدام التراث لدعم وتعزيز العلاقات مع مدن وأقاليم الدول المجاورة.	الاستفادة من التقنيات التكنولوجية. – ترميم وإحياء المباني وجعلها مراكز تعليم للفنون والإبداعات المختلفة. – فراغات سمعية وبصرية متطورة. – شركات ومقرات عمل للأزياء والعمارة والتصميم والديكور والمطاعم والمقاهي.	– الشراكة الحكومية– الخاصة (PPPs) التي تقدم مستثمرين دون أن تضطر الدولة إلى بيع الأراضي والعقارات. – إنشاء فراغات للثقافة والفنون مرتبطة بالتجارة والتسويق، وأنظمة سكنية متطورة وبدرجة كفاءة عالية.
المناطق الصناعية والتجارية والعسكرية القديمة	– تكوين فراغات مبتكرة للمناطق التي لها وظيفة صناعية سابقة ثم منعت ولا زالت على وضعها. – تصميم وتخطيط مواقع حضرية تشمل أبنية معمارية متميزة ومساحات خضراء. – ربط المناطق ودمجها مع مراكز ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث والتكنولوجيا.	– أنشطة تتناقض وتتضارب مع صورة الأنشطة السابقة، وإعطاء الأولوية لصورة المدينة المتميزة والمتفردة. – مؤسسات تعليم عالي وشركات تزود الخدمات والأسواق المحلية والعالمية. – شركات بحث وتطوير عالمية ومحلية ومراكز للمهارات والكفاءات البشرية. – أقطاب للبرامج المعلوماتية وخدمات الكمبيوتر ومراكز اتصالات.	– إعادة تأهيل وترميم المباني الصناعية التي تتعارض مع صورة المدينة بشكلٍ سلبي وربط الفراغات الداخلية والخارجية. – إعطاء الأولوية للجوار البيئي ومعالجة التربة والمياه الملوثة من خلال الدعم والتمويل المحلي. – تطبيق حلول لإدارة الطاقة والمياه والحركة ووسائل النقل بمعايير مستدامة.
المناطق الساحلية ومناطق ضفاف النهار	– تنسيق مواقع متميزة ومتفردة وذات مظهر جمالي على مساحات كبيرة واسعة على مستوى عالمي. – تحويلها إلى بوابات ومراكز عالمية ومناطق حرة. – علاقة تفاعلية بين المياه وعناصرها المحيطة.	– أنشطة بحث وتطوير تركز على قطاع محدد للمعرفة والمهارات المرتبطة. – بنية تحتية ترفيهية متكاملة على مستوى عالمي، تستخدم أساليب وحلول عمرانية مبتكرة مستدامة. – أنشطة ترفيه، تتضمن مراكز رياضة وتدريب بشكلٍ راقٍ بجوار المياه.	– اختيار الأنشطة بدقة وتطبيق حلول معمارية تراعي التغيرات المناخية مثل ارتفاع مستويات المياه أو غيرها من ظروف المنطقة (تسونامي، زلازل، انهيارات أرضية...). – تطبيق حلول من أجل الطاقة وإدارة المياه ضمن معايير مستدامة.

المصدر: المرجع [18] بتصرف الباحثة.

تتطلب بعض السياسات انتباهاً واهتماماً خاصاً مقارنة بغيرها، ويؤدي تطبيق سياسات الإحياء الحضري السابقة إلى حدوث تغيير اجتماعي ملحوظ وتنمية محلية تؤدي فيما بعد إلى حدوث تنمية إقليمية مرتفعة وتنافسية عالية.

4-9-2- مركز الإبداع "The Innovation Hub" [6]

يُعدُّ بمنزلة أداة لتكامل الابتكار التكنولوجي وسياسات الإحياء الحضري، وهو أداة للسياسة الحضرية تهدف إلى دمج إجراءات الإحياء لمناطق المدينة المهجورة من خلال تطبيق مشاريع حيوية علمية تكنولوجية ومشاريع ثقافية تعتمد على قاعدة اقتصادية، كما يُعدُّ مركز الإبداع مشروعاً جماعياً يتضمَّن تكافؤاً متعدداً للعلم والتقنية والاقتصاد والمؤسساتية والعنصر البشري لتتكامل جميعاً ضمن المدينة وتتداخل من أجل تقديم أهداف منتجة [17].

تستند سياسات مركز الإبداع على قواعد المعرفة والابتكار، والعمران الاجتماعي المتماسك واستدامة البيئة، كما تستند على مجموعة من الأنشطة والفعاليات تسهم في الجذب وتحسين التنافسية، وهي موضَّحة بالشكل (4)، وتُعدُّ هذه الأنشطة بمثابة مراكز وأقطاب جذب للمؤسّسات والمواهب والسياح؛ حيث تدعم كل واحدة من هذه الأنشطة جزءاً معيناً ما؛ إلاّ أنَّها تتكامل وتدعم بعضها البعض.

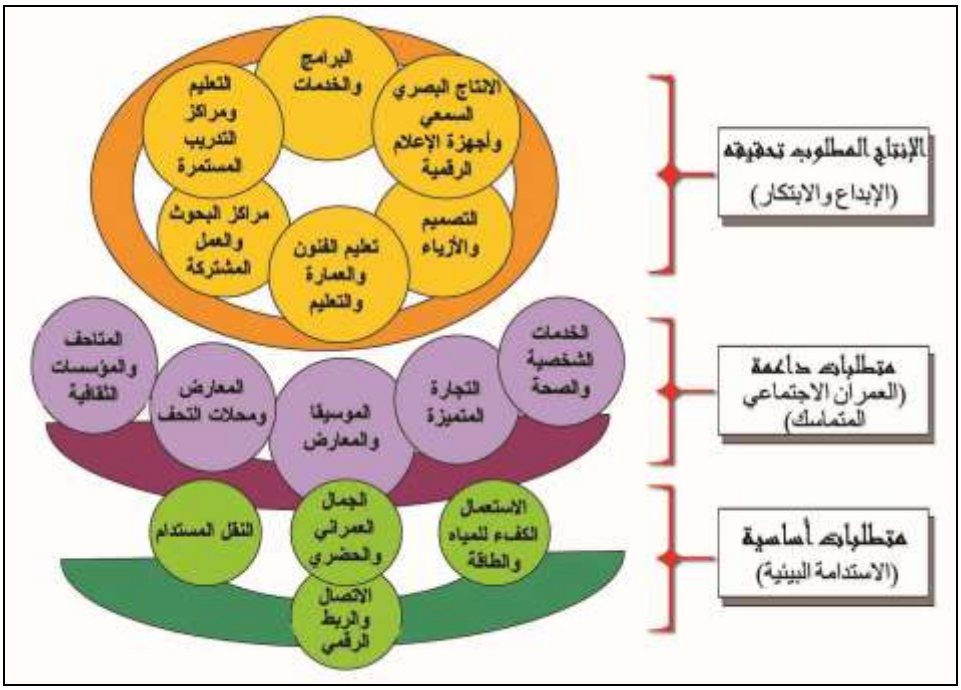

الشكل (4) الأنشطة والفعاليات التي يستند عليها مركز الإبداع.

المصدر: المرجع [18] بتصرف الباحثة.

وبشكلٍ عامٍ؛ فإنَّ نجاح هذه السياسة ضمن مركز مدينة ما يتطلّب وجود بنية حضرية ثقافية وإن كانت محدودة بحيث تكون نواة للمركز؛ أي أن تحوي المدينة مجموعة من المراكز الثقافية والمسارح والمتاحف والمكتبات وغيرها من الأمور التي تهتمّ بالثقافة السينمائية والموسيقية والإعلامية التي يمكن أن تكون قاعدة لمركز الإبداع والابتكار.

وتتميز المحافظات السورية بوجود عددٍ من المدن بحيث يمكن تحويلها إلى مراكز إبداع كونها تحوي أنوية حضرية وثقافية وتعليمية يمكن الاستناد عليها، وبالتالي فإنّ سياسة دعم وإقامة مراكز للإبداع ضمن المحافظات السورية يمكن أن تتحقق من خلال:

---

6 المركز أو القطب أو الملتقى "HUB": هي مواقع جغرافية مهمة تجارياً واقتصادياً، تحقق معدلات اقتصادية مرتفعة وتتميز بوجود استثمارات وبنية تحتية استراتيجية داخلها وحول محيطها الجغرافي من وسائل اتصال وأنظمة نقل ذكية، وتعدّ الموانئ ومحطات النقل الضخمة ومراكز التجارة العالمية والمدن الكبرى بمثابة مدن بوابات بغض النظر عن موقعها الجغرافي سواء كان داخلياً أو حدودياً أو ساحلياً. ويُذكر من أهمّ المراكز أو الأقطاب على المستوى العالم شانغهاى وفانكوفر ونيويورك[13].

- دعم المدن الرئيسة التي توجد فيها بنى حضرية ثقافية وتعليمية متميزة؛ على أن يتمّ نقل جزء من هذه البنى الثقافية والتعليمية إلى الريف المجاور بما يخفّف الضغط عن مراكز المدن الكبرى، ويستقطب الكفاءات العلمية والمبدعة، وبالتالي نشر آثار النمو إلى هذه الأرياف.
- دعم المدن الأخرى المتميزة والتي تمتلك مقومات فريدة على مستوى العالم، مثل مدينة (تدمر) في محافظة حمص، ومدينة (بصرى الشام) في محافظة درعا، إضافة إلى المحافظات الشرقية التي تمتلك مقومات وموارد عالية مثل الحسكة ودير الزور، ومدن محافظة السويداء التي تتميز بارتفاع المستوى التعليمي لأبنائها، ومدن محافظة درعا الشمالية التي تتواجد بها جامعات خاصة عديدة تُعدّ بمنزلة أنوية علمية متطورة قادرة على أن تكون قطباً تعليمياً مميزاً يدعم محافظة دمشق وريفها ويخفف الضغط عنهما، ويمكن أن ترتبط سياسة دعم مراكز الإبداع ضمن المدن السابقة بسياسة الإحياء الحضري من أجل تحسين البنية التحتية الأساسية واللوجستية بالتعاون مع القطاع الخاص بما يدعم البنية الحضرية الثقافية والتعليمية، ويسهم في جذب الكفاءات المتميزة والسياح والاستثمارات الملائمة، وبذلك تتحوّل المدن السورية إلى مراكز تنافسية إبداعية تتنافس مع بعضها وتعطي صورة وانطباعاً فريداً ومميزاً.

4-9-3- بنية تحتية حضرية أكثر استدامة وشمولاً

يُسبِّب إعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية تكاليف عالية جداً مقارنة مع بنائها للمرة الأولى؛ حيث يُحدِّد إنشاء البنية التحتية نمط استهلاك المدينة لكافة الموارد لعقود قادمة، لذا يُعدُّ بناء وتشغيل وصيانة البنية التحتية أمراً لا غنى عنه في سبيل تقليل هدر الطاقة والماء والأراضي والتأثيرات السلبية الأخرى [21].

ولأجل تنافسية أكثر، ولإقامة بنية تحتية أكثر استدامة؛ فإنَّه ينبغي الأخذ بمبدأ الكفاءة البيئية " Eco Efficiency" باعتبارها المعيار الأساسي في تطوير البنية التحتية المستدامة والتخطيط لبناء مدن أكثر استدامة، ويتضمّن هذا تطوير تكنولوجيات ذات إنتاجية أفضل تُرضي احتياجات السكان، وتحسّن مستويات الحياة، وتخفض التأثيرات البيئية والاستهلاك الجائر للموارد[21].

4-9-4- التكامل بين القطاعات الحكومية والخاصة وبين المؤسسات

يتحقق ذلك من خلال علاقات شراكة متعددة تجذب القطاع الخاص وتسمى " PPPs: Public Private Partnerships"، وذلك من أجل تسريع عملية التخطيط والبناء والتطبيق وبالأخص في مشاريع البنية التحتية، ويُقصد بالتكامل أن ترتبط القطاعات مع بعضها وألاّ تعمل بمعزل عن غيرها، من خلال إيجاد حلول تكاملية بين القطاعات مثل تكامل النقل وتخطيط استخدام الأراضي والمناطق مع الصناعة والتجارة والزراعة والقطاعات الأخرى من أجل تحديد القضايا المشتركة والاحتمالات المستقبلية، كما أنَّ تكامل الجهود بين المنظمات الدولية والمؤسَّسات الحكومية الإقليمية المحلية والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي ضروري لتنمية وتطوير السياسات والاستراتيجيات [11].

4-9-5- الإدارة الجيدة والمتمكّنة لسياسات ومشاريع التنافسية الإقليمية

يتحقّق ذلك من خلال نظام إداري متماسك ومتكامل يشمل إدارة مشاريع ومخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالتعاون مع كافة الجهات وبالاشتراك مع المجتمع المحلي من أجل وضع وتنفيذ وتطبيق مشاريع التنمية، ومن ثَمَّ إجراء تقييم ومراقبة لها بهدف دعم الديمقراطية واللامركزية الإدارية والمساواة الاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة للسكان وجودة البيئة والتنوع الثقافي؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على التنافسية الحضرية للمدينة والإقليم، ويتمُّ عادة إدارة المدينة لتحسين التنافسية فيها من خلال حكومة كفوءة ومسؤولة وفعّالة قادرة على جذب

الاستثمارات وجعل المدينة أكثر راحة للسكان من خلال تطبيق السياسات العامة المتعلقة بالاقتصاد والتوظيف والتعليم والصحة العامة والخدمات الاجتماعية والبيئية [11].

خلاصة القول؛ تتّصف السياسات المقترحة سابقاً بالتنوع والشمول من حيث تأثيرها إيجاباً على الأقاليم السورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية والثقافية والإدارية؛ ويبقى التحدي الأكبر في تجاوز الصعوبات والتحديات التي تعوق عملية التنمية في سورية؛ ويستلزم تحقيق السياسات الموضوعة إلى جهود وطنية ومشاركة فعالة وإحساس بالمسؤولية حتى تصبح واقعاً ملموساً، وحتّى تثمر نتائج إيجابية في مجالات التنمية كافة.

الاستنتاجات والتوصيات:

-إنَّ نوعية وشروط الحياة في المدينة مثل مستوى الترفيه والتنمية الثقافية، ونوعية البنية التحتية المتكاملة، والأمن العام لها تأثير قوي جداً على التنافسية الحضرية، وعلى الرغم من استخدام الباحثين معايير مختلفة لتحديد قدرة الإقليم على المنافسة؛ إلاَّ أنَّهم أجمعوا على أنَّ الأقاليم الأكثر تنافسية هي تلك التي تقدّم أعلى نوعية حياة لسكانها، والظروف الأكثر قبولاً للأعمال والاستثمار، والأكثر جاذبية للسيّاح، وهي تضمُّ المدن الأكثر تنافسية أيضاً.

-يقيس المؤشر ظاهرة معينة أو أداءً محدّداً خلال فترة زمنية معينة؛ كما يفسّر ويحلّل الوضع الراهن لحالة الدراسة، ومن هنا؛ تُعدُّ مؤشرات التنافسية الحضرية وسيلة لإجراء مقارنة بين محافظات وأقاليم الدولة من أجل تحليل الوضع التنموي ومعرفة أوجه القصور وبالتالي وضع الخطط والسياسات التنموية المناسبة.

-لا يُعدُّ الإقليم تنافسياً إذا كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحضرية غير متوافقة ولا تراعي البيئة، وبالتالي فإنَّ الإقليم الذي تؤثر فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية على البيئة بشكلٍ سلبي لا يُعدُّ إقليماً تنافسياً.

-لا يوجد سياسات أو خطط عامة يمكن تطبيقها على كافة الأقاليم، بل يجب أن يكون لكلّ إقليم سياسته الفريدة الخاصة به مع الاستفادة من التجارب الناجحة، ولأن الإقليم ليس كياناً معزولاً عن غيره؛ فإنَّ استراتيجية التنافسية يجب أن تكون منسجمة ومتوازنة مع الاستراتيجيات التنموية ذات المقياس الأكبر.

-تمتلك الأقاليم السورية بما تشمله من محافظات ومدن كافة الموارد والمقومات والعوامل التنموية التي يمكن أن تسهم في تحقيق مدن وأقاليم أكثر تنافسية وحيوية واستدامة، لكنها تحتاج إلى أن تحوِّل التحديات الموجودة إلى فرص تنموية من خلال الاستخدام الأكفأ للموارد الموجودة، والاهتمام بالتركيب الفراغي العمراني لأقاليمها ومدنها عن طريق سياسات ومشاريع تستهدف مراكزها العمرانية الحضرية والريفية على حد سواء بشكلٍ يربط استعمالات الأراضي بنظم نقل متطورة ومستدامة؛ إضافة إلى الإدارة المؤسساتية الناجحة، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار.

-أهمية تطوير هذا الحقل العلمي ضمن دراسات وبحوث مستفيضة، وضرورة أن يهتمّ المخططون والجهات العمرانية والتخطيطية بدراسة موضوع التنافسية الإقليمية الحضرية ضمن المناهج التدريسية وبرامج الإدارات والوزارات الحكومية المختصّة، وربطه مع البحوث المتعلقة بالتنمية المكانية العمرانية والتخطيطية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

خلاصة القول؛ إنَّ تطبيق مؤشرات وسياسات وخطط التنافسية الإقليمية الحضرية على المحافظات السورية قابل للتنفيذ خاصة مع وجود كافة مقومات وموارد التنمية المختلفة والمتمثِّلة أهمّها في الموارد المادية والبشرية والطبيعية والبنية التحتية الجيدة المدعومة بشبكة اتصالات سريعة ومتطورة، وقد حققت سورية نتائج جيدة في التنافسية العالمية؛

إلاّ أنَّها ينبغي أن تجعل التنافسية الإقليمية الحضرية ضمن أولويات العمل في خططها التنموية من أجل اللحاق بالدول المتقدمة والمتطورة.

المراجع :

[1] التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري. 2012، *مؤشرات سورية في التقارير العالمية*، المرصد الوطني التنافسي، الجمهورية العربية السورية، دمشق.

[2] التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025). 2007، *محور الاقتصاد والإنتاجية؛ مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الاساسية في سورية (1970-2005) - المشاهد المستقبلية*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الجمهورية العربية السورية، دمشق.

[3] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لعام 2010.

[4] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لعام 2011.

[5] المكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء، *سورية بالأرقام 2012*، الإصدار الاول.

[6] عبد العال، الأحمد محمد. 2008، *جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها*، مجلة كلية الآداب، جامعة المينا، المجلد التاسع، العدد مئة وتسع وتسعون، 68-98.

[7] BALKYTE, AUDRONE. Perception of Competitiveness in the context o Sustainable Development: Facts of "Sustainable Competitiveness", 2010.

[8] BEGG, I, 1999, Cities and Competitiveness. Urban Studies, Britain, Vol. 36, N. 5, 795-809.

[9] BRUNECKIENE, J. and Guzavicius, A.2010 , Measurement of Urban Competitiveness in Lithuania, Vilnius University Magazine, Lithuania, Vol. 65, N°. 10, 1392 – 2785.

[10] CHRISTIAN. H; M. Ketels. Michael Porter's Competitiveness Framework - Recent Learnings & Research Priorities. Springer Science, 3rd. ed, Business Media, 2006, 235.

[11] Enhancing the Competitiveness and Attractiveness of Canada and its Cities, The City Of Calgary,2008.<www.ic.gc.ca/eic/site/cprpgepmc.nsf/vwapj/city_calgary.pdf/$file/city_calgary.df>

[12] EUROPEAN COMMISSION. 1999, Sixth Periodic Report on the Social and Economic Situation of Regions in the EU, Business European Commission, 22 Jan, 2013.<www.ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/informat/irmo_en.pdf>

[13] GILLEN, DAVID. 2008, Pacific Crossroads: Canada's Gateways and Corridors, Centre for Transportation Studies, SAUDER School of Business, University of British Columbia, Canada.

[14] GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2007–2008, World Economic Forum, 16 Feb, 2013.<http://www.immi-to-australia.com/pics/advant/2007_WorldEconomicForum.pdf>

[15] HUGGINS, R. and THOMPSON, P. UK Competitiveness INDEX, Centre for International Competitiveness, 2011, 65.

[16] JATULIAVICIENE, GRAZINA and KUCINSKIENE. Competitiveness and Innovation Synthesis in the Integrated Global Economy, Vilnius University, Lithuania, Vol. 23, N°. 4, 2010, 64 – 74.

[17] LENGYEL, I. An Attempt for the Measurement of Regional Competitiveness in Hungary. 2nd. ed, Hungary, Review of International Studies, 2006, 235.

[18] MARTINS, NATALINO, Intelligent Cities Project. Urban Revitalization Guidelines for the Competitiveness and Sustainability of Cities, Centre for International Competitiveness,22Jan,2013.<http://classes.maxwell.syr.edu/PSC300_103/The%20Intelligent%20Cities%20Project%20Report.pdf>

[19] ROGERSON, J. R. Quality of Life and City Competitiveness, Urban Studies, Britain, Vol. 36, N°. 5, 1999, 969-985.

[20] SNIESKA, V; BRUNECKIENE, J. Measurement of Lithuania Regions by Regional Competitive Index, Vilnius University Magazine, Lithuania, Vol. 63, N°. 5, 2009, 25-33.

[21] UNITED NATIONS. Developing Eco-Efficient and Sustainable Urban Infrastructure in Asia and Latin America, Are We Building Competitive& Livable Cities, Centre for International Competitiveness, 1st . ed., 2011, 110.

[22] WEBSTER, D; MULLER, L. Urban Competitiveness Assessment in Developing Country Urban Regions: The Road Forward, American Economic Review, Vol 5, 2012.